التبدّل الموقعيّ بين المفعولين في لغة التنزيل (دراسة أسلوبيّة)

أ.د حسين عباس الرفايعة* د. خولة جعفر القرالة**

تاريخ وصول البحث: 2023/3/27م تاريخ قبول البحث: 2023/7/24م

الملخص

ينهض نظام الجملة في العربيّة بحفظ الرّتبة على حسب النمط المثاليّ (المألوف) سواء أكان في العُمد (الثوابت) أم في المتغيرات (الفَضَلات) إلاّ أَنّ هذا المألوف لم يسلم من الانتهاك أو الاختراق، وقد حفظت لنا المدوّنة النّحويّة حالات الوجوب والجواز في الثوابت، غير أنّ هذا الانتهاك لم يحظَ باهتمام النّحاة في باب المتغيّرات (الفضلات) إذ جاء كلامهم عليه مشتتاً في مصنّفاتهم؛ لذا فإنّ هذا البحث يكشف عن التبدّل الموقعي بين المفعولين، إذْ يحلّ المفعول الثاني في مكان الأوّل على شروط منقولة عن أصحاب النّظر النّحويّ، ولما كان هذا الخروج أو الانزياح لا يتأتّى إلاّ لدواعٍ رمى إليها قَصْد المتكلّم لتحقيق المقبوليّة عند المتلقي، فإنّ هذا البحث يبسط أنظار القدماء والمحدثين من نحاة وبلاغيّين ومفسّرين في هذه المسألة على حسب اتّساع الدائرة الأسلوبية أو ضيقها؛ ليؤكّد أنّ هذا الاختراق جاء استدعاء للحقل الدّلاليّ.

مفتاح الكلمات: الانتهاك، المسوّغات، الاتجاه الأسلوبيّ، التبدّل الموقعيّ.

* أستاذ دكتور، جامعة الحسين بن طلال.

**أستاذ مشارك، جامعة الحسين بن طلال.

Transposition between the two Objects in the Qur'an Language

(Stylistic Study)

ABSTRACT

The Sentence Structure System in Arabic keeps the sentence order according to the ideal pattern (familiar), whether in the pillars (constants) parts or in the variables (redundants).

However, these common rules have been mired in violation or breach. The grammatical code has preserved for us the cases of necessity and permissibility in constants. However, this violation did not have a lot of attention of the grammarians in the variables (redundants) section, as their writings in this regard were scattered in their works.

Therefore, this research reveals the transposition between the two objects.

The second object replaces the first based on the conditions quoted from the grammarians. Since this exit or displacement comes only for reasons of the speaker's intention to be accepted by the listener, this research simplifies the views and opinions of the ancient and modern grammarians, rhetoricians and interpreters in this matter according to the breadth or narrowness of the stylistic circle, to confirm that this breach came as a result of the semantic field.

Keywords: Violation, Justification, Stylistic Direction, Transposition.

توطئة:

شَغَل نظام الجملة العربيّة بال النّحاة في وقت مبكّر، إذ وقفوا على مسألة الثابت (الإسناد) وما يترتّب عليها من تأصيل يجري في مدار المحافظة على الرّتبة، إذ يتقدّم المبتدأ على الخبر في الجملة الاسمية، والفعل على الفاعل أو نائبه – بغض النظر عن الخلاف الواقع بين المدرستين البصريّة والكوفيّة – في الجملة الفعلية، وقد خصّوا ذلك بالدّرس والتفصيل في مظانّهم النّحويّة، إذ وقفوا على ورود الصورة المثاليّة، أي المألوفة في ترتيب الأصل في الجملة، ولم يتناسوا ذكر الصورة الفرعيّة التي يظهر فيها انتهاك ذلك الأصل، وذلك بيّن في حالات التقديم والتأخير – جوازاً ووجوباً - في الجملة الاسميّة، وحالات التحوّل الموقعيّ بين الفاعل والمفعول به، أو بين المفعول به من جهة والفعل والفاعل من جهة أخرى.

إلاّ أنّ اللافت للنظر أنّ هذا التبدّل الموقعيّ لم يكن مقصوراً على العُمَد بل تجاوز ذلك إلى المتغيّرات (الفَضَلات) الدائرة في فلك المفعوليّة، إذ يتقدّم المفعول الثاني على الأوّل في بعض التراكيب مخترقاً مسألة الترتيب، وقد تنبّه النّحاة إلى هذا الانزياح، فذكروه في مظانّهم النّحوّيّة متفرّقاً لا ينتظم في سِمْط واحد، ولم يأخذ حيّزاً كبيراً من الدّرس لديهم، ولم يتلمّسوا العلاقة الحادثة بين الدّال والمدلول، بل اكتفوا بالإشارة إلى هذا الانتهاك في الرتبة في أثناء كلامهم على إحلال أحد المفعولين في مكان الفاعل عند بناء الفعل للمجهول، أو في باب الأفعال التي تنصب مفعولين ليس الأصل فيهما جملة اسميّة على وجه راجح، أو في باب (ظنّ) على اختلاف، كلّ ذلك كان مدعاة للباحث أَنْ يتتبّع هذا الانزياح، ويرصد مسائله في لغة التنزيل مع الكشف عن أنظار القدامى والمحدثين.

1-أنظار القدامى:-

وظّف النّحاة القدامى أنظارهم تجاه ذكر حالات التقديم والتأخير في نظام الجملة العربيّة، ولم يحتفلوا كثيراً بالكشف عن المعنى الجديد المترتّب على هذا الانزياح، واكتفوا بترديد مقولة سيبويه المتوفّرة على أنّ التقديم والتأخير مسألة جارية في حكم الاهتمام والعناية دون سَبْر غور هذه العناية، واستنطاق ذلك الاهتمام الذي أشار إليه سيبويه بقوله: "كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم" [(1)].

وهذا النّظر العام يعضده نصّ آخر لسيبويه، يذكر فيه تقديم المفعول الثاني على الأوّل في باب الفعل الذي لم يسمّ فاعله، فقد وقف على مثال مصنوع أومأ فيه إلى إيقاع المفعول الثاني في

مكان الأوّل مع المحافظة على الحكم الإعرابيّ، إذ بقي المفعول الأوّل مرفوعاً، والمفعول الثاني منصوباً مع انتهاك رتبة الأصل، وأنّ سيبويه مال إلى مسألة (الاختيار) دون الإلزام في مثل هذا الصنيع، وهذا الاختراق مشروط بتحقيق أَمنْ اللبس، إذ تنسب الفاعليّة للأول والمفعوليّة للثاني، قال في أثناء كلامه على بناء الفعلين (كسا، وأعطى) للمجهول: "وإن شئت قدّمت وأخّرت، فقلت: كُسي الثوبَ زيدٌ، وأُعطي المالَ عبدُ الله، كما قلت: ضرب زيداً عبدُ الله، فالأمر في هذا كلّه في الفاعل" (2).

ويبدو لي – في حدود ما اطّلعت – أَنّ سيبويه لم يدرج فعل الظّن، واكتفى بذكر مفعولين ليس الأصل فيهما جملة اسمية، وهذا يشير إلى أَنّ صحّة انتهاك الرتبة في مفعولي الفعل (ظنّ) غير جائزة على نحو ما يطالعنا من خلاف في هذه المسألة في أثناء البحث.

ولم يكن المبرّد ببعيد ممّا ذهب إليه سيبويه، فقد ترسّم سَمْته في تحقيق أمن اللبس، فإن انعدم أمن اللبس وجب احترام الرتبة، فقد نصّ بقوله: "ولكن قد يقع في موضعه: أعطيت زيداً عمراً، فالوجه أَنْ تقدّم الذي أخذ، وقد يجوز المعطيه أنا زيداً دِرْهمٌ؛ لأنّ هذا لا يُلبس؛ لأنّ الدرهم ليس مما يأخذ، فإذا دخل الكلام لبس فينبغي أَنْ يوضع كل شيء في موضعه" (3)، وقد استحسن المبرّد مسألة التبدّل الموقعيّ بين المفعولين دون أَنْ يكشف عن سبب هذا الاستحسان في أثناء إدراجه للفعل "ظنّ" عند البناء للمجهول، إذ أجاز إحلال المفعول الثاني في مكان الأوّل عند بناء الفعلين (ظنّ) و (علم) للمجهول وهو بذلك يوسّع الدائرة الأسلوبيّة مضيفاً شيئاً جديداً لقول سيبويه، إلاّ أنّه يضع قَيْداً محكماً لهذا الانزياح، قال: "فإن كان المفعول الثاني ممّا يصحّ موضعه إنْ قدّمته، فتقديمه حسن، نحو قولك: ظننت في الدار زيداً، وعلمت خلفك زيداً.... وإن كان المفعول الثاني فعلاً، نحو: ظننت زيداً يقوم لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك، وكذلك إن كان من الظروف التي لا يحل محلّ الأسماء" (4).

أمّا الزَّجَّاج فقد اعتمد شاهداً قرآنيّاً لتأكيد جواز مسألة التبدّل الموقعيّ بين المفعولين، إذ سلك مسلكين في بيان الانزياح فبدأ بالأقوى، ثمّ عقّب بالآخر في أثناء كلامه على الآية الكريمة ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام:100]، فهو يذكر البنية المثاليّة (المألوفة) في الرتبة (وجعلوا لله الجنّ شركاء) وهذه البنية أقوى، إذ تقدّم المفعول الثاني (شركاء) على المفعول الأوّل (الجنّ)، والبنية الثانية الواردة هي نصّ الآية نفسها (وجعلوا لله شركاء الجنّ) على أنّ الجنّ بدلٌ من شركاء، وأنّ المفعول الثاني هو شبه الجملة (لله) والمفعول الأوّل (شركاء) وكلا النظرين يلتقيان في

أنّ المفعول الثاني قد تقدّم على الأوّل، قال: "فأمّا نصب الجنّ فمن وجهين، أحدهما: أن يكون الجنّ مفعولاً، فيكون المعنى (وجعلوا لله الجنّ شركاء) ويكون الشركاء مفعولاً ثانياً.... وجائز أن يكون الجنّ بدلاً من شركاء ومفسّراً للشركاء" [5]، وبقي هذا النّص الزجاجيّ دائراً في مقولات المفسّرين، وأصحاب الدّراسات القرآنية فيما بعد.

ولم يخرج ابن السّراج على مقولة من سبقه في أنّ الأصل تقديم المفعول الأوّل على الثاني، وأنّ إحلال الثاني في مكان الأوّل أمر جائز إذا أُمِن اللبس، وعدّ هذا الاختراق ضرباً من المجاز دون إشارة إلى التغيّر الدلاليّ المتحصّل عن هذا الإحلال، إلاّ أنّه أشار إلى هذا العدول أو الانزياح من خلال اجتلابه للمثال المصنوع الدائر في لسان العرب، والمتوفّر على القلب المكانيّ، قال: "وإنّما هذا مجاز، والأوّل الوجه، ومن هذا أُدخل القبرُ زيداً، وأُلبست الجبّةُ زيداً، ولا يجوز على هذا (ضُرِب زيداً سوطٌ) لأنّ سوطاً في موضع قولك: ضربة سوط فهو مصدر" [6].

ويرى أبو علي الفارسيّ أَنّ تقديم المفعول الأوّل أصل، ولا تخطئة لإحلال الثاني في مكان الأوّل، وهي مسألة جائزة، وذلك بيّن في نصّه ومثاله المصنوع المقصور على الفعل المتعدي لمفعولين ليس الأصل فيهما مبتدأ وخبراً، وأدار مثاله على المفعولين الواقعين معرفة، ويبدو لي أن لا فرق في نظره إن كانا معرفتين، أو كان أحدهما نكرة والآخر معرفة، قال: "ويجوز أُعطي الدرهمُ زيداً ؛ لأنّهما جميعاً مفعول بهما، فجاز لذلك أَنْ تقيمَ كلّ واحد منهما مقام الفاعل" [7]، وأجاز ابن الورّاق تقديم المفعول الثاني على الأوّل سواء أكان الفعل من أفعال الشكّ واليقين أم من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس الأصل فيهما مبتدأ وخبراً، وقد قيّد هذا التبدّل بحصول أمن اللبس، فإن وقع اللبس امتنع التبدل بينهما ؛ لأنّه يترتّب على ذلك فسادٌ في المعنى، ولم تتحقّق قَصْديّة المبدع قال: "فإذا لم تسمِّ الفاعل قلت: ظُنّ زيدٌ أخاك.... وأَنّ قولك ظننت زيداً أخاك يدلّ على أنّ زيداً معروف، والأُخوّة مشكوك فيها؛ لأنّ الشكَّ إنّما يقع في الخبر، فلو قدّمت الأخ وأخّرت زيداً لصار ترتيب اللفظ يدلّ على هذا المعنى" [8].

ولم يأت ابن جني بجديد، إذ اكتفى بالتنبيه على رتبة الأصل، وذلك بيّن في مثاله المصنوع "فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين أقمت الأوّل منهما، مقام الفاعل فرفعته، وتركت الثاني منصوباً بحاله تقول: أعطيت زيداً درهماً، فإن لم تسمّ الفاعل قلت: أُعطي زيدٌ درهماً" [9].

وتلمّس الجرجاني علّة تحسين الإبقاء على الرتبة لأمرين: أحدهما قائم على المعنى، إذ ينسب إلى الأوّل الفاعليّة في المعنى وإلى الثاني المفعوليّة في المعنى، والثاني حكم المجاورة فالمفعول الأول أقرب إلى الفاعل، فعند البناء للمجهول فالحقّ متوجّه إلى الأول دون الثاني دون أن يمنع إحلال الثاني

في مكان الأوّل، ولكنّها جَعْلُ الأفضلية للمتقدم منهما في الرتبة "فأن تضع موضع الفاعل ما هو مشاكل له في المعنى أولى، وعلى كلّ حال، والثاني أنّ المفعول الأوّل أقرب إلى الفاعل في اللفظ" [10].

وارتأى الجزوليّ أنّ التبدّل المكانيّ بين المفعولين جائز إذا كان في باب الفعل (كسا) وما جرى مجراه، فإن كان في باب (ظن) فالتبدّل ممتنع قال: "فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد ويتعدى بنفسه وكان من باب (كسوت) كان المختار إقامة الأوّل، وجاز إقامة الثاني ما لم يورث لَبْساً.... وإن كان من باب ظننت أقيم الأول فقط، وإن كان من باب أعلمت أقيم الأول، وجاز أن يقام الثاني على وجه لا يعرض معه لبس" [11]، ودار في الفلك نفسه ابن عصفور الذي جعلها مسألة جائزة في باب الاختيار في باب أعطى وظن، أما باب (أعلمت) فممتنع إحلال الثاني في مكان الأوّل ألبتّة "وإن كان من باب أعلمت لم يجز عندي إلا إقامة الأوّل خاصّة وهو الفاعل في المعنى" [12].

أمّا أبو الفداء صاحب الكُنّاش، فقد أجاز التبدّل الموقعي بين المفعولين في باب (أعطى) ومنعه في بابي (ظنّ وعلم) لتغيّر موطن الإسناد "ولا يصحّ وقوع المفعول الثاني من باب علمت موقع الأوّل؛ لأنّه مسند إلى الأوّل في المعنى، فلو أسند الفعل إليه، لصار مسنداً ومسنداً إليه في حال واحدة"[13].

ولأبي حيّان وقفة طويلة على هذا التبدّل، إذ جعله جائزاً، وواجباً، وممتنعاً، فالواجب بإحلال الثاني في مكان الأول إذا ورد في باب الحصر والقصر والتأكيد، أو في حال الإغلاق على المعنى الواحد دون ورود الاحتمال، كأن يكون المفعول الأوّل متصلاً بضمير يعود على المفعول الثاني، قال: "وترك هذا الأصل الذي تقدّم ذكره واجب، وجائز، وممتنع، مثال الواجب: ما أعطيت درهماً إلاّ زيداً" وأعطيت الدّرهم صاحبَه، وهما نظير: ما ضرب زيداً إلا عمرو، ومثال الممتنع: ما أعطيت زيداً إلاّ درهماً، وأكفلت زيداً عمراً، أي جعلت زيداً يكفل عمراً، وهذا نظير: ما ضرب زيداً إلاّ عمرو وضرب موسى عيسى، وما خلا من سبب جائز أن يبقى الأصل، نحو: كسوت زيداً ثوباً، وجائز أن يخالف الأصل، نحو: كسوت ثوباً زيداً" [14].

وذهب ناظر الجيش إلى أنّ إحلال المفعول الثاني في مكان الأول جائز في بابي (أعطى وظن) وإن كان رأي الأكثرين يمنع إحلال الثاني في مكان الأول في باب ظن، وقد أضاف جديداً في الشرط والقيد على المفعول الثاني، إذا يتوجّب أن لا يكون المفعول الثاني جملة، ولا ظرفاً ولا جارّاً ولا مجروراً، مع تحقيق أمن اللبس، قال: "ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن وأعلم،

والصحيح جواز ذلك، إن أُمن اللبس، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفاً ولا جارّاً ولا مجروراً، وذلك مثل قولنا: ظننت الشمسَ بازغةً، وظننت بازغةً الشمس" [15].

ولم يأتِ الأزهريّ بجديد، إذ لخّص أقوال مَنْ سبقه بقوله: "وإذا تعدّى الفعل لأكثر من مفعول واحد فنيابة الأول جائزة اتّفاقاً، ونيابة الثاني فممتنعة اتّفاقاً نقله ابن هشام الخضراويّ، وابن أبي الربيع، وابن الناظم في شرح النظم، والصّواب أنّ بعضهم أجازه إن لم يلتبس بغيره نحو: أعلمتُ زيداً كَبْشُك سميناً، فنقول: أُعلم زيداً كبشُك سميناً، قاله أبو حيّان في النكت الحسان" [16].

والمستخلص من أنظار القدامى في هذه المسألة أنّها مدار خلافيّ، فإحلال المفعول الثاني في مكان الأوّل في حقل الفعلين (أعطى، وكسا) جائز إن أُمن اللبس باتّفاق، فإن كانت المسألة في بابي الفعل (ظن، وأعلم) فهي مسألة خلافيّة، فمنهم مَنْ منع ومنهم من أجاز بشروط ذكرت في أثناء هذا البحث، والبصريّ يجيز التبدّل الموقعي بغض النظر عن كون المفعول الثاني نكرة أو معرفة، أمّا الكوفي، فقد وَسَم إحلال الثاني في مكان الأوّل إن كان نكرة بالقُبح، على أنّ معيار الأَفضليّة بيّن في نقل أبي حيّان لهذا المدلول عن الجرميّ: "بعض العَرَب يقول كُسي ثَوْبٌ زيداً، وأُعطي دِرْهمٌ عَمْراً، وعن الكوفيّين أنّه إذا كان الثاني نكرة قَبُح إقامته مقام الفاعل، نحو: أُعطي درهمٌ زيداً وإن كان معرفتين كانا في الحُسْن سواءً، فإنْ شئت أقمت الثاني، وعند البصريّين إقامة الأوّل أحسن" [17].

2- أنظار المحدثين:

انقسم المحدثون على فريقين، أحدهما يجري في فلك سَمْت القدامى من وَقْع الحَافر على الحافر، والآخر أنكر أن يكون لإحلال المفعول الثاني في مكان الأوّل دور في توجيه المعنى، وأَنّ ظاهرة التقديم والتأخير في نظام الجملة العربيّة لا تأثير لها في المعنى، وأنّ ما وقع في لغة التنزيل يخضع لسلطان مراعاة الفواصل، إلى هذا ذهب إبراهيم أنيس، وأحمد نصيّف الجنابي، قال أنيس: "ولست أُغالي حين أُقرّر هنا أَنّ المفعول لا يصحّ أن يسبق ركنيّ الإسناد في الجملة المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة.... أمّا التقديم في مثل الآيات القرآنية.... فالأمر فيه لا يعدو أَنْ يكون رعاية لموسيقا الفاصلة القرآنيّة فهي إذن أشبه بالقافية الشعريّة التي يحرص الشاعر على موسيقاها كلّ الحرص" [18]، وقال في موطن آخر: "بل قد يقدّم الشاعر المفعول به لا حرصاً على قافية ولا رعاية لوزن، بل رغبة في التحرّر ممّا ألفه الناس، وسمّواً بفنّه عن كلّ ما هو معهود مألوف، وطلباً لكلّ جديد متى واتته الفرصة، وإنْ لم تواته" [19].

وقد تتبّع هذا النّظر لطفي عمر، واستخلص أَنّ الإحلال الموقعي في نظر أنيس متوجّه إلى الأسلوب دون المعنى قال: "التقديم عند إبراهيم أنيس ليس له أثر في المعنى الدلاليّ للتركيب، فهو ينكره ويستهجنه، أمّا ما ورد منه في القرآن، فإنما هو لرعاية الفاصلة القرآنيّة ليس إلاّ، ومثله أحمد نصّيف الجنابيّ" [20].

ولستُ على يقين ممّا ذهب إليه أنيس والجنابيّ؛ لأنّ شواهد لغة التنزيل تدفع ما ذهبا إليه دَفْعاً على نحو ما يطالعنا في بسط مسائل هذا البحث، وما يَعِنّ لنا من أنظار المفسّرين.

أمّا الفريق الثاني الذي وافق القدامى فيما ذهبوا إليه، فقد توفّر على نظر عباس حسن، وفاضل السامرائيّ، إذ وقف عبّاس حسن على تفصيل مسالك هذا الإحلال، فقد هَجَس بمعطيات الأسلوبيّة الحديثة التي تتوفّر على مبدأ الاختيار، وقَصْديّة المنشئ، ومقبوليّة المتلقي، إذ يطالعنا بقوله: "اختيار الأوّل للنيابة إذا كان هو الأظهر، والأبين للقصد مهما كان نوع فعله، لكن لا مانع من تركه، واختيار غيره، فيكون هذا الاختيار لغير الأفضل، فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد، وإبراز الغرض من الجملة فنيابته مقدّمة على نيابة الأوّل، ولا بُدّ في كلّ الحالات من أمن اللبس، وإلاّ وجب العدول عمّا يحدثه إلى ما لا يحدثه"[21].

فعبّاس حسن يجيز تقديم المفعول الثاني على الأول إن أمن اللبس، وأيّاً كان نوع الفعل إن كان من باب أعطى وكسا، أو من باب ظنّ وأعلم، وله ملحظ دقيق في تقديم المفعول الثاني على الأول في باب ظنّ وأنّ ما جرى على تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً، يجري ثمّة، قال: "وقد تجب مخالفة الأصل، فيقدّم المفعول الثاني في المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ، كأن يكون في المفعول الأوّل ضمير يعود على الثاني، نحو: ظننت في البيت صاحبه"[22] ، فهو ينصّ على مبدأ الإغلاق على المعنى الواحد، ودفع الاحتمالات المتوهّمة فيما إذا جرى التركيب على ترتيب الأصل.

3- النّظر البلاغيّ:

لم يتناسَ البلاغيّون حركة المفردات في نظام الجملة العربيّة، ممّا يترتّب على ذلك من انتهاك للرتبة، وهذه المرونة لفتت انتباه عبد القاهر الجرجانيّ، إذ لم يكتف بما أشار إليه سيبويه من أنّ اختراق الرتبة يجري في مدار العناية والأهميّة، بل ذهب يبحث عن مسوّغات هذه العناية، ونصّ على أنّ التبدّل الموقعي في الجملة العربيّة يترتّب عليه معنى دقيق، قال: "وقد وقع في ظنون النّاس أَنّه يكفى أن يقال: إنّه قُدّم للعناية، ولأَنّ ذكره أهمّ من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية" [23]، وقد بسط القول في ظاهرة التبدّل الموقعيّ في الجملة، إذ أرجعه إلى أمرين، أحدهما:

تقديم على نيّة التأخير مع بقاء الحكم، وتقديم ليس على نيّة التأخير مع تغيير الحكم قال: "اعلم أنّ تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال إنّه على نيّة التأخير، وذلك في كلّ شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه... وتقديم لا على نيّة التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه" [24] ، وله وقفة على تقديم المفعول الثاني على الأول ستطالعنا في مكانها من هذا البحث.

ولم يخرج ابن الأثير عمّا قاله النّحاة من أنّ التبدّل الموقعي جائز مع أمن اللبس، وكرّر مثالهم المصنوع في إحلال المفعول الثاني في محلّ الأوّل، ولم يكن له جديد في هذا الباب [25].

أمّا البلاغيّون المحدثون وأصحاب النّظر الأسلوبيّ، فقد احتفوا بانتهاك الرتبة في نظام الجملة العربيّة وخصّوها بالدّرس لما لها من إثارة لدى المتلقي، وأنَّ قَصْديّة المنشِئ (المبدع) بيّنة في اختراق الرّتبة، ويظهر هذا من خلال تناولهم لظاهرة التقديم والتأخير التي أطالوا الوقوف عليها، قال أحمد مطلوب: "قد كان الوقوف عند التقديم والتأخير طويلاً؛ لأنّه يمثّل السمات التركيبيّة في العربيّة" [26].

ويرى عبد المطلب أنَّ اختراق الرتبة بين المفعولين خاضع للمعنى، وأنّ متطلّب المعنى ترخّص في حرّيّة تبادل المواقع واختراق الرّتب قال: "سبق أنْ أوضحنا أنّ الجملة العربيّة لا تتميّز بحتميّةٍ في ترتيب أجزائها، وبرغم ذلك ترك لنا النّحو رُتباً تحفظ بالنسبة لهذه الأجزاء، والعدول عن هذه الرّتب يمثّل نوعاً من الخروج عن اللغة النفعيّة إلى اللغة الإبداعيّة" [27]، وقال في موطن آخر: "فالنّظر إلى ما يترتّب على التقديم والتأخير ينبّه على عظم شأن النّظم، وكيف يؤثّر ذلك في المعنى تأثيراً بالغاً بحيث يمكن أنْ نستخلص ممّا سبق أنّ أيّ تغيير في النّظام التركيبيّ للجملة يترتّب عليه بالضرورة تغيّر الدلالة وانتقالها من مستوى إلى مستوى آخر" [28].

وقد نَعَى صلاح فضل على البلاغة القديمة أنّها لم تملك أدوات التحليل في الكشف عن قيمة اختراق الرّتبة قال: "ومن الحقّ أنْ يقال إنّها لم تكن تملك أدوات التحليل اللغويّ التي تملكها اليوم، مثل التمييز بين المحورين: السياقيّ والاستبداليّ، وهو ما حال بينها وبين تحقيق الموقع والوظيفة الداخليّة للإجراءات البلاغيّة" [29].

ويرى منير سلطان أنّ التبدّل الموقعيّ يعود إلى إحداث التأثير النفسيّ، إذ قال: "حين تقدّم ما لا حقّ له في التقديم نكون قد أحدثنا تغييراً في المواقع، وفي الصلاحيّات، وفي الأضواء، وفي الأثر النفسيّ؛ لأنّ المقدّم يحتلّ مركزاً ممتازاً فهو أوّل ما تقع عليه العين، وأوّل ما تتأثر به، وأوّل ما تعجب به، وأوّل ما تقع النفس تحت أضوائه فتنشغل به؛ لأنّه يستحقّ هذا، ولأنّه في غير مكانه

الذي تعوّدنا أَنْ نراه فيه، ثمّ تأتي الألفاظ الأخرى، فتكون الشّحنة التي استحوذ عليها اللفظ المقدّم، قد قلّت" [30].

وليس ببعيد عن هذا قول رجاء عيد الذي اهتمّ بمبدأ الانزياح الأسلوبيّ، إذ قال: "وتغيير هذا التركيب – بالتقديم والتأخير – يمثّل انزياحاً من هذا الأصل المثاليّ، واختراقاً للحركة الأفقية المنتظمة تبعاً لعنصر القصد عند المبدع، فالتقديم والتأخير يرجع إلى فنيّة المبدع، وهذه الفنيّة المتشابكة مع حسّه الشعوريّ واللاشعوريّ هي التي تتدخل في التركيب اللغويّ للعبارة" [31].

4- هل فرض النّحاة شرطاً لهذا التبدّل الموقعيّ؟

إنّ الإجابة على هذا السؤال تأتي دون تريث، نعم، إذ لم تكن هذه المسألة غُفْلاً في المدوّنة النّحويّة، فمن النّحاة من هَجَس بشرط واحدٍ، ومنهم مَنْ قيّد ذلك بأكثر من شرط، فالكوفيّ أجاز التبدّل الموقعيّ على شريطة أَنْ يكون المفعول الأوّل والثاني معرفتين، أمّا البصريّ، فلم يلتفت إلى هذا الشرط، ومستخلص هذا الشّرط مُسْتَقَى من مثاليهما المصنوعين، على أَنّ هذه الشروط جاءت متناثرة في المدوّنة النّحويّة مختلفة باختلاف الأنظار النّحويّة من حيث الاستقصاء والتدقيق، ويمكن جمع هذه الأَشتات فيما هو آتٍ:

1-أَمْن اللّبس:

تمسّك النّحاة جميعاً بهذا الشرط؛ لأنّه دائر في الحقل الدّلاليّ، فإنّ خيف اللبّس بهذا التبدّل عادوا به إلى ترتيب الأصل؛ لذا منعوا الإحلال الموقعيّ في مثالهم المصنوع (أُعْطِي زيدٌ عمراً) لأَنّ اللبس واقع لا محالة، فكلاهما صالح للأخذ في المعنى؛ لذا توجّب الأخذ بالصورة المثاليّة دون انتهاك الرّتبة على خلال قولهم: (أُعطي درهمٌ زيداً)؛ لأنّ اللبس مأمون، فزيد آخذ في المعنى تأخّر أو تقدّم، والدّرهم مأخوذ بالإحلال الموقعيّ أو دونه.

2-الإفراد:

أي أن لا يكون المفعول الثاني جملة أو شبه جملة، فإن كان جملة امتنع إحلال المفعول الثاني في مكان الأوّل، وعلّلوا لذلك أَنّ المفعول الثاني إذا وقع في مكان الأوّل عند بناء الفعل للمجهول فإنّ نائب الفاعل يكون جملة، وهذا الانتهاك مرفوض؛ لأنّ الفاعل أو نائب الفاعل لا يكون جملة، قال المبرّد: "وإن كان المفعول الثاني فعلاً، نحو ظننت زيداً يقوم، لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك، وكذلك إن كان من الظروف التي لا يحلّ محلّ الأسماء" [32]، ونقل المرادي في توضيح

المقاصد: "منع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظنّ وأعلم، والصحيح عندي جواز ذلك، إن لم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفاً ولا مجروراً" (33).

3-الحَصْر والقَصْر والتأكيد:

ذكر هذا الشرط المرادي، إذ ارتأى أَنّ الثاني إذا كان محصوراً في أسلوب (ما وإلاّ) أو (إنّما) امتنع التبدّل الموقعيّ؛ لذا امتنع في مثاله المصنوع تقديم الثاني على الأوّل (ما أعطيتُ زيداً إلاّ درهماً) (34).

4-أن لا يكون المفعول الأوّل ضميراً متصلاً والمفعول الثاني اسماً ظاهراً، وقد نصّ على هذا المسلك الدقيق المرادي في أثناء ذكره لشروط التبدّل الموقعيّ قال: "و أَنّ تقديم الأوّل يكون واجباً لأسباب منها: خوف اللبس، نحو: أعطيت زيداً عمراً، وحصر الثاني، نحو ما أعطيت زيداً إلاّ درهماً، وكون الأوّل ضميراً متصلاً" (35).

أمّا إحلال المفعول الثاني في مكان الأوّل، فقد عدّه عباس حسن واجباً في ثلاث مسائل إذا اتّصل المفعول الأول بضمير يعود على المفعول الثاني نحو: (أسكنتُ البيت صاحبه)، أو أن يكون المفعول الأوّل، أي الفاعل في المعنى محصوراً، أو أن يكون المفعول الثاني ضميراً متصلاً، أي الفاعل المعنويّ اسماً ظاهراً، نحو: القلم أعطيته كاتباً (36)، وعودة الضمير المتصل بالأوّل على الثاني عُدّت واجبة؛ إذ لا بُدّ من الإغلاق على المعنى لدفع ما يرد على الذهن من احتمالات شتّى.

فترتيب الأصل يؤذن بتلك الاحتمالات؛ لأنّ الضمير في قوله: (أسكنت صاحبَه البيت) يعود إلى سابق وهنا تتسع الدائرة الأسلوبيّة على احتمالات كثيرة يمكن أَنْ يثيرها المتلقي؛ لذا فإنّ انتهاك الرّتبة يؤذن بعود الضمير على اسم واحدٍ سابق يدفع اللبس.

5-هل يتوفّر هذا التبدّل الموقعيّ على مسوّغات؟

إنّ فحص الأمثلة المصنوعة التي ساقها النّحاة، أو شواهد لغة التنزيل تشي بأنّ هذا الانتهاك أو الاختراق لم يكن اعتباطاً، أو مراعاة للفواصل القرآنيّة كما ذهب إلى ذلك أنيس والجنابيّ، وإنّما هي مسألة تنهض بدواعٍ عملت على تحريك المفردات في نظام الجملة العربيّة، تبعاً لقصديّة المنشئ، ومقبوليّة المتلقي، فالانحراف عن النمط المثاليّ (المألوف) كان مدعاة لعللٍ استدعت هذا الخروج، منها ما أصاب المعنى، ومنا ما أصاب الأسلوب، والمتلمّس لهذه المسوّغات يرى أَنّها تجري في فلك:

1-العناية والأهميّة:

وهذا المسوّغ يمثّل دائرة أسلوبيّة عامة، نصّ عليها سيبويه، إذ يُعَدّ رائداً في جلاء هذا المسوّغ – وإن لم يقف على ذكر أسباب هذه العناية ودواعيها – فقد وقف هذه الوقفة العامّة على نظام الجملة العربيّة وما يعتريه من تقديم وتأخير، أو ما يسمّى بالتبدّل الموقعيّ، فهو يرى أنّ التقديم والتأخير يجري على التركيب سواء أكان في باب الإسناد الثابت، أم في باب المتغيّرات (الفضلات) وعلى رأسها المفعول به، وأصبح نصّه في هذا الاتجاه غاية تُقْصد لدى مَنْ جاء بعده، قال: "كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم، ويعنيانهم" [37]، والقول نفسه عند المبرّد في قوله: "وإنّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضّحاً عن المعنى، نحو: ضَرَب زيداً عمرو؛ لأنّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول، فإن كان المفعول الثاني ممّا يصحّ موضعه إنْ قدّمته فتقديمه حَسَن" [38]، وهذا المسوّغ على عمومّيته، حدا ببعض النّقاد اللغويّين إلى النعي على سيبويه، إذ لم يفصّل وجوه هذه العناية، ففي نظرهم لا بُدّ من تضييق هذا الواسع.

2-أَمْن اللبس:

إنّ الخوف من التعمية كان مدعاة للمحافظة على الرّتبة النّحويّة بين المفعولين، إلاّ أنّ نظام الجملة في العربيّة يسمح باختراق هذا المألوف إذا أُمِن اللبس، ولا ضير في ذلك، ممّا يدلّ على مرونة العربيّة في تسهيل عمليّة الاختراق، إذ لم تَعُد قوالب جامدة، وأنماطاً محفوظة، فَلَكَ أنْ تقول: كُسِي جُبّةٌ زيداً أو على حسب الأصل (كُسِي زيدٌ جبّة) فالأخذ في المعنى واحد سواء أتقدم أم لم يتقدّم (زيد) والمأخوذ واحد على حسب رتبة الأصل، أو باختراقها (جُبّة) فإن خيف اللّبس امتنع الاختراق، قال الثمانينيّ: "فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين يصحّ كلّ واحدٍ منهما ما يصحّ من الآخر، ولم تسم الفاعل، لم يجز أن يقوم مقام الفاعل إلاّ الأوّل منهما ؛ لأنّه آخذ في المعنى، والثاني مأخوذ، فلو رفعت الثاني لصار المأخوذ آخذاً، والآخذ مأخوذاً، مثال ذلك، تقول: أعطيتُ زيداً عمراً، فالتاء هي الفاعلة؛ لأنّها معطية، وزيد معطى وهو آخذ في المعنى، وعمرو مأخوذ، فإن لم تسمّ الفاعل قلت في الماضي: "أُعطي زيداً عمراً"[39].

3-التوسّع:

نبّه النّحاة القدامى على هذا المسوّغ، ممّا يُعَدّ منبهة على حرية التبدّل الموقعي بين المفردات في التركيب اللغويّ، وتأتي هذه المغايرة على حسب مقتضيات السّياق، قال الثمانينيّ: "واعلم أَنّ

المفعول الثاني إذا لم يصحّ منه الفعل الذي يصحّ في الأوّل جاز أن ترفعه توسّعاً ومجازاً؛ ليقوم مقام الفاعل، وتنصب الأوّل، فتقول: أُعطي درهمٌ زيداً، وكُسِي الثوبُ عمراً... لأَنّ الثوب والدّرهم معلوم أنّهما مأخوذان، رُفعا أو نُصبا، واللبس قد زال من الكلام، فلأجل ذلك جاز التوسّع وَحَسُن"[40]، ومثل هذا ما ذكره العكبريّ في تحليله للآية الكريمة ﴿فلا تحسبنّ الله مخلفَ وعده رسله﴾ [إبراهيم:47]، قال: "قوله تعالى: مخلف وعده رسله، الرسل مفعول أوّل، والوعد مفعول ثانٍ، وإضافة مخلف إلى الوعد اتّساع، والأصل (مخلف رسله وعده)، ولكن ساغ ذلك لمّا كان كلّ واحد منهما مفعولاً، وهو قريبٌ من قولهم: يا سارق الليلةِ أهلَ الدار" [41]، وفي هذا توسّع في المعنى، فثمّة معنيان يتواردان على هذا التقديم، من أنّ الله لا يخلف الوعد في الأصل لأيّ إنسان فإذا كان هذا ديدنه، فكيف يخلف رسله، وهو المعنى الثاني، وفي تحقيق ذلك قال ابن عجيبة:

"وقدّم المفعول الثاني، والأصل: مخلف رسله وعده، فقدّم الوعد؛ ليعلم أَنّه لا يخلف الوعد أصلاً على الإطلاق، ثمّ قال: رسله ليعلم أَنّه إذا لم يخلف وعد أحدٍ من الناس، فكيف يخلف وعده رسله، وخيرة خلقه" [42].

ومن مظاهر التوسّع في المعنى (التضمين) وذلك بيّن في حمل معنى فعل على معنى فعل آخر، على نحو ما يطالعنا في تحوّل معنى الفعل (ضَرَب) بمعنى (أعطى وجعل) في لغة التنزيل في قوله تعالى:﴿وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه﴾[يس:87]، وحيثما ورد هذا التركيب في القرآن حمل على معنى الفعل الذي يتجاوز إلى مفعولين على رأي راجح على حسب ما يطالعنا في أثناء هذا البحث، وقد أدرج بلقاسم بلعرج الآية الكريمة ﴿وجعلوا لله شركاء الجنّ﴾ [الأنعام:100] في باب التوسّع بقوله "كما ورد في اللغة العربيّة ألفاظ تظهر للقارئ على صورة، وتحتمل أَنْ تكون على صورة غيرها، من نحو قوله تعالى" وجعلوا لله شركاء الجن "فهي تفيد معنيين، معنى: وجعلوا الجنّ شركاء وعبدوهم معه، ومعنى آخر، وهو ما كان أَنْ يكون لله شريك لا من الجنّ ولا من غيره"[43].

4-العموم والخصوص:

جاء في كتاب الصاحبيّ في فقه اللغة "العام الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئاً... والخاص الذي يتحلّل، فيقع على شيء دون أشياء"[44] ؛ لذا يُعَدُّ هذا المسوّغ لطيفة أُسلوبيّة، إذ ثمّة قَصْديّة لدى المبدع (المنشئ للنص) ترمي إلى تقديم الدّائرة الأوسع في التركيب بقصد العموم، ثُمّ يعنّ له تضييق الدائرة الأسلوبيّة لإفادة التخصيص، أو العكس، وهذا التبدّل الموقعي ينشئ معنى إضافياً جديداً، لم يكن متحققاً في الصورة المثاليّة (المألوفة) للتركيب، قال القطّان: "فللنظم التشريعيّة، والأحكام الدينيّة مقاصد تهدف إليها، وقد يجتمع للحكم التشريعيّ

خصائص تجعله عامّاً يشمل كلّ الأفراد، أو ينطبق على جميع الحالات، وقد يكون لذلك القصد غاية خاصّة، فالتعبير عنه بعمومه في الحكم ثمّ يأتي ما يبيّن حدّه، أو يحصر نطاقه، والبيان العربيّ في تكوين الخطاب، وبيان المقاصد والغايات مظهر من مظاهر قوّة اللغة" [45]، وممّا يمكن حمله على هذا المسوّغ قوله تعالى: ﴿ولا تحسبنّ الله مخلف وعده رسله﴾[إبراهيم:47]، فالوعد عام من الله ﷻ لجميع البشر، ثمّ أعقبه بالتخصيص الدائر على (الرُسُل)، وفي هذا من التعجيب ما لا يخفى، قال ابن عجيبة: "مقدّم الوعد أولاً بقصد الإطلاق، ثمّ ذكر الرّسل بقصد التخصيص" [46].

ومثل هذا الآية الكريمة ﴿وجعلوا لله شركاءَ الجنّ﴾[الأنعام:100]، فالأصل المثاليّ (وجعلوا لله الجنّ شركاء) فأوقع المفعول الثاني في مكان الأوّل، فـ (شركاء) لفظ دالّ على عموم بوصفه جمعاً نكرة، فدخل في ذلك الجنّ وغيره، ثم خصص بالمفعول الأول (الجنّ) الشِرْك، وهذه الأسلوبيّة منبهة على اجتلاب انتباه السامع، وإثارة المتوقعيّة في نفسه، فلو كان النّص مقتصراً على (شركاء) العام دون (الجن) الخاص، لكان متوقعاً من المتلقي أن يسأل عن الشركاء، بقوله: مَنْ هم؟ فتأتي الإجابة (الجنّ).

5-مسائل الظاهرة (نماذج من لغة التنزيل):

من اللافت للنّظر أنّ اهتمام النّحاة كان موجّهاً نحو المثال المصنوع دون أَنْ يعضد ذلك استقراء تام من لغة التنزيل، وأنّ توظيف هذا الاهتمام توفّر على التبدّل الموقعيّ بين المفعولين في حال بناء الفعل للمجهول على وجه غالب، على أَنّ أصحاب النّظر التفسيريّ كان لهم وقفات بيّنة على هذا المسألة سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم أم مبنياً للمجهول، وقد حظيت الآية الكريمة ﴿ وجعلوا لله شركاءَ الجنّ﴾[الأنعام:100]، بمطالعة دقيقة في مظانّ الدراسات القرآنيّة (معاني القرآن، وكتب التفسير)، فقد أحالوا بنيتها العميقة على صورتين:

أ- (وجعلوا شركاء لله الجنّ) على أنّ (شركاء) المفعول الأوّل، وشبه الجملة (لله) المفعول الثاني و (الجن) بدل.

ب- (وجعلوا لله الجنَّ شركاءَ) فالجنّ المفعول الأول، و (شركاء) المفعول الثاني و (لله) جاءت لغواً على حدّ قولهم، أي: زيادة.

وفي كلتا الصّورتين حلّ المفعول الثاني (شركاء) في محلّ المفعول الأوّل (شبه الجملة) أو (الجنّ) على حسب البنية الظاهريّة للآية، جاء في تحليل الفرّاء لهذه الآية "وقوله: وجعلوا لله شركاء

الجنّ، إن شئت جعلت الجنّ تفسيراً للشركاء، وإن شئت جعلت نصبه على (جعلوا الجنَّ شركاءَ) لله تبارك وتعالى" [47]، ولم يخرج النّحاس عمّا ذهب إليه الفرّاء في بيان البنية العميقة للتركيب، وأنّ انتهاك الرّتبة بين المفعولين كان بيّناً، قال "الجنّ مفعول أوّل، وشركاء مفعول ثانٍ، والتقدير: وجعلوا لله الجنّ شركاء، ويجوز أَنْ يكون الجنّ بدلاً من شركاء"[48].

وقد اكتفيا بالإشارة إلى هذا الانزياح دون بيان المقتضى الدلاليّ المتوجّه لهذا الانتهاك، وأنّ كلامهما على هذا الانزياح يعني أَنّ ثمّة نمطاً مألوفاً قد ورد في لغة التنزيل، وإن لم ينصّا عليه، فقد جاء ترتيب الأصل بين المفعولين في باب الفعل (جعل) في غير موقع من لغة التنزيل، قال تعالى: ﴿الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناءً﴾ [البقرة:22]، وقال تعالى: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للنّاس﴾[المائدة:97]، وقال تعالى: ﴿هو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً﴾ [يونس:5].

ويبدو لي أَنّ الجرجاني قد أوفى مسألة الانزياح في هذه الآية حقّها، إذ كشف عن المُعْطَى الدَّلاليّ كشفاً بيّناً من خلال أثر النّظم في التركيب، جاء في كلامه على هذه الآية "ليس بخافٍ أَنّ لتقديم الشركاء حُسْناً وروعةً، ومأخذاً من القلوب، أنت لا تجد منه إنْ أنت أَخّرت، فقلت: وجعلوا الجنَّ شركاء لله، وأنت ترى حالك حال من نُقل عن الصورة المبهجة، والمنظر الرائق، والحسن الباهر إلى الشيء الغُفْل الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل، والسبب في أَنْ كان ذلك كذلك، هو أَنّ للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلاً لا سبيل إليه مع التأخير،.... بيانه أَنّا وإن كُنَّا نرى جملة المعنى ومحصوله أَنّهم جعلوا الجنّ شركاء وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإنّ تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى، ويفيد معنى آخر، وهو أَنّه ما كان ينبغي أَنْ يكون لله شريك لا من الجنّ ولا غير الجنّ، وإذا أَخّر، فقيل: جعلوا الجنّ شركاء لله، لم يفد ذلك، ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنّهم عبدوا الجنّ مع الله" [49].

وذهب الزمخشري إلى أَنّ التبدّل الموقعي بين المفعولين في هذه الآية قائم على (الاستعظام)، قال: إِنْ جعلت (لله شركاء) مفعولي جعلوا نصبت الجنّ بدلاً من شركاء، وإِنْ جعلت (لله) لغواً كان شركاء الجنّ مفعولين، قدّم ثانيهما على الأول، فإنْ قلت: فما فائدة التقديم؟ قلت فائدته استعظام أن يُتّخذَ لله شريك من كان ملكاً، أو جنيّاً، أو إنساناً، أو غير ذلك، ولذلك قدّم اسم الله على الشركاء" [50].

واتفق ابن عجيبة [51] مع ما ذهب إليه الزمخشريّ في أَنّ الإحلال الموقعيّ ينهض باستعظام الشرك، ومال الشعراويّ إلى مسوّغ الأسلوب التعجبيّ من اتخاذ الشركاء من الجن وغيرهم، قال:

"والتعجب ليس مِنْ جعل (الجنّ) شركاء بل من اتّخاذ مبدأ الشركاء، سواء أكانوا جنّاً أم غير جنّ، وإنّ التعجب هنا من المبدأ نفسه أنْ يكون لله شركاء من جنّ أو ملائكة أو من غير ذلك، ولهذا قدّم المجعول وهو الشريك على المجعول منه وهو الجنّ، مع أَنّ العادة أَنْ يقدّم المجعول منه على المجعول، فتقول: جعلت الطين إبريقاً، أي أنّ الطين كان موجوداً" [52].

وممّا يلحظ من مقولات المفسّرين، والبلاغيين، وأصحاب النّظر القرآني أنّ المفعول الثاني حلّ في موقع المفعول الأوّل، وأنّ الفعل المتسلط عليهما (جعل) جاء مبنيّاً للمعلوم، وأَنّ مستخلص الدلالة دار في فلك مفردة (شركاء)التي جاءت نكرة، وجمعاً، ممّا يشي أَنْ الانتقال من دائرة العموم (شركاء) إلى دائرة الخصوص (الجنّ)، فضاقت الدائرة الأسلوبيّة بعدما كانت متّسعة، وهذا الخَرْق الأسلوبيّ (الانزياح) قد أثار الترقّب لدى المتلقي ليسأل بقوله عن الشركاء من هم؟ فتأتي الإجابة بالتفسير (الجن)، وفي هذه الآية تأييد لرأي البصريّين من أنْ لا فرق بين كون المفعول الثاني نكرة أو معرفة، وفيها دفع لرأي الكوفيّين الذين اشترطوا كون المفعول الثاني معرفة؛ ليحلّ في محلّ المفعول الأوّل.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي﴾ [طه:29] فالفعل (جعل) ينصب مفعولين، واتّفقت كلمة المفسّرين على أنّ هذه الآية تأخذ مسلكين في بنيتها السطحيّة [53]، أحدهما: أنّ شبه الجملة (لي) مفعول ثانٍ حلّ في محلّ الأوّل (وزيراً)، والمسلك الثاني أنّ (وزيراً) المفعول الثاني والمفعول الأول (هارون)، وفي كلتا الصورتين حلّ المفعول الثاني في مكان الأوّل، وترتّب على ذلك أَنّ الاهتمام انصرف إلى الوزارة، ودارت العناية على إحلال النكرة التي تفيد العموم في محلّ المعرفة التي هي مناط التخصيص، والقول في هذه الآية كالقول في سابقتها.

وممّا جرى في باب الفعل (جعل) الذي ينصب مفعولين، أُحلّ الثاني منهما في محلّ الأوّل، قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكلّ نبيّ عدوّاً شياطين الإنس والجن﴾[الأنعام:112]، فذهب المفسّرون إلى أَنّ البنية العميقة لهذا التركيب (وكذلك جعلنا شياطين الإنس والجنِّ عدوّاً) وبهذا يكون (عدوّاً) مفعولاً ثانياً وقع في موقع المفعول الأوّل (شياطين)، وهذا الإحلال يؤذن باتّساع الدائرة الأسلوبيّة القائمة على تقديم النكرة التي تفيد العموم، ثم تضيق الدائرة لتصبح تخصيصاً، وفي هذا توقّع من قبل المتلقي أَنْ يسأل عن هذا العموم (عدوّاً) بقوله: مَنْ هم ؟ لتكون الإجابة حاضرة من المبدع، فيقال: (شياطين الإنس والجن).

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلنا في كلّ قرية أكابر مجرميها﴾[الأنعام:123] فلفت هذا الانزياح أنظار المفسّرين؛ ليوجهوا هذا الاختراق في الرتبة على وجهين في بنيتين عميقتين مختلفتين:

1-وكذلك جعلنا أكابر مجرميها في كلّ قرية، فأحلّ المفعول الثاني (في كلّ قرية) في محلّ المفعول الأوّل (أكابر)، ويظهر لي أنّ هذا التقدير فاسد إلى حدّ بعيد؛ لأنّ عود الضمير في مجرميها يعود على سابق ممّا يؤذن بتوارد الاحتمالات الواردة على صدر الاسم الظاهرة المؤنّث المحتمل وفي هذا انفتاح للدائرة الأسلوبيّة بكثرة التخمين.

2-أمّا البنية العميقة الثانية، وقد أُعطيت الأفضلية في نظر المفسرين، فهي (وكذلك جعلنا في كلّ قرية مجرميها أكابر) [54] فأحلّ المفعول الثاني (أكابر) في محلّ الأول (مجرميها)؛ والأكابر هم العظماء، فقدّم الكِبْر لاستعظامه؛ لأنّه سبب الإجرام [55]، وقدّم العام (أكابر) على الخاص (مجرميها).

وممّا حُمِل على معنى الفعل (جعل) الفعل ضَرَب في بعض أنظار المفسّرين، وجعلوا ذلك خاصّة مع المَثَل، قال تعالى: ﴿واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية﴾ [يس:13]، إذ الأصل في هذا التقدير ﴿واضرب لهم أصحاب القرية مثلاً﴾ فالمَثَل مفعول ثانٍ، وأصحاب القرية مفعول أوّل، فأجري بينهما التبدّل الموقفي، جاء في المحرّر الوجيز " واختلف هل يتعدّى فِعْل (ضَرْب المَثَل) إلى مفعولين، أو إلى واحدٍ، فَمَنْ قال: إنّه يتعدّى إلى مفعولين جعل هذه الآية مثلاً، وأصحاب القرية مفعولين"[56]، وقال العكبريّ: "قوله تعالى: ﴿واضرب لهم أصحاب القرية مثلاً﴾ اضرب هنا بمعنى اجعل، وأصحاب مفعول أوّل، ومثلاً مفعول ثانٍ..."[57]، وذكر السمين الحلبيّ أنّ بعضهم قال: "لا يتعدّى لاثنين إلاّ مع المثل خاصّة" [58]، وقد نصّ الآلوسيّ على أنّ علّة التبدّل الموقعيّ تجري "على أنّ مثلاً مفعول ثانٍ لِـ(ضَرَب) وأصحاب القرية مفعول أوّل، أُخّر عنه ليتصل به ما هو شرحه وبيانه" [59]، ومهما كانت التمحّلات عند أصحاب النظر التفسيريّ في التبدّل الموقعيّ، فإنّ (مثلاً) دالّ على عموم به تتّسع الدائرة الأسلوبيّة ؛ تثير انتباه المتلقي بمبادرة سؤاله: ما المثل، فيجاب أصحاب القرية، وفيه من التخصيص ما لا يخفى على ذي بصيرة.

وذهب بعض المفسّرين إلى أنّ الفعل (أَحْسَنَ) حُمِل على معنى (أعطى) أو (ألهم) في قراءة مَنْ قرأ (خَلْقَه) بتسكين اللام في قوله تعالى:﴿الذي أحسنَ كل شيءٍ خَلَقه﴾ [السجدة:7]، قال العكبريّ: "ويجوز أَنْ يكون مفعولاً أوّل وكلّ شيء ثانياً" [60]، حيث حلّ المفعول الثاني في مكان الأوّل، وذكر السمين الحلبي في أحد أوجه بيان هذه الآية "الرابع أَنْ يكون كلّ شيء مفعولاً ثانياً قُدّم، وَخَلْقه

مفعولاً أوّل على أن يضمّن أحسن معنى ألهم، وعرّف، قال الفرّاء: ألهم كلّ شيء خلقه فيما يحتاجون إليه فيكون أعلمهم بذلك" [61]، وهذا التبدّل يجري في مدار التوسّع في المعنى الناهض بإشراب معنى فعلٍ فعلاً آخر.

وممّا يذكر في لغة التنزيل من إحلال المفعول الثاني في مكان الأوّل قوله تعالى: ﴿ولا تحسبّن اللهَ مخلفَ وعده رسله﴾ [إبراهيم:47﴾ وقد حظيت هذه الآية باهتمام المفسّرين، إذ اتّفقت كلمتهم على أنّ أصل التركيب (لا تحسبنّ الله مخلف رسله وعده)، وقد أدار الفرّاء هذا النوع من التبدّل الموقعيّ على (القلب)، قال: ﴿ولا تحسبّن اللهَ مخلفَ وعده رسله﴾ [إبراهيم:47]أضفت مخلف إلى الوعد ونصبت الرسل على التأويل، وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين، مثل كسوتك الثوب، وأدخلتك الدار، فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل، فتقول: هو كاسي عبد الله ثوباً، ومدخله الدّار ويجوز: هو كاسي الثوب الدار، وكسوتُ الثوب عبد الله، ومدخل الدار زيداً، جاز ذلك ؛ لأنّ الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبد الله، فتقول: أدخلت الدار، وكسوتُ الثوب ومثل قول الشاعر: ترى الثور فيها مدخل الظلِّ رأسه، وأضاف (مُدخل) إلى الظلّ، وكان الوجه أَنْ يضيف (مدخل) إلى الرأس " [62]، ويبدو لي أَنّه يشير إلى صحّة تسلط العامل على المفعولين؛ لذا جاز إحلال المفعول الثاني في مكان الأَوّل، وإن كان الأفضل على حدّ قوله المحافظة على رتبة الأصل، ويضاف إلى ذلك صحّة علّة الملابسة بين الشيئين.

ودار في الفلك نفسه قول ابن قتيبة: "ومن المقلوب أَنْ يقدّم ما يوضّحه التأخير، ويؤخّر ما يوضّحه التقديم، كقوله تعالى: ﴿ولا تحسبّن اللهَ مخلفَ وعده رسله﴾ [إبراهيم:47]أي: مخلف رسله وعده؛ لأنّ الإخلاف قد يقع بالوعد كما يقع بالرسل، فتقول: أخلف الوعد، وأخلف الرسل" [63]، أمّا النّحاس فقد بنى هذه المسألة على التوسّع المعنويّ باستعمال المجاز، وكشف عن علّة الشّبه التي تستصفى من خلال مثاله المصنوع، قال: "فلا تحسبنّ الله مخلف وعده رسله مجاز، كما يقال: معطي درهمٍ زيداً" [64]، ولم يتردّد الزمخشري في بيان مدار هذا الإحلال الموقعيّ إذ سلكه في باب العموم والخصوص، فالدائرة الأسلوبية الأوسع أنّ الله لا يخلف وعده مع الناس، ثم ضاقت الدائرة، إذ قصرها على الرسل دون غيرهم، قال: "هلاّ قيل: مخلف رسله وعده ؟ ولِمَ قدّم المفعول الثاني على الأوّل؟ قلت: قدّم الوعد؛ ليعلم أنّه لا يخلف الوعد أصلاً، كقوله: إنّ الله لا يخلف الميعاد، ثم قال: (رسله) ليؤذن أَنّه إذا لم يخلف وعده أحداً – وليس من شأنه إخلاف الوعد – فكيف يخلفه رسله الذين هم خيرة صفوته" [65]، وعدّ العكبري هذا التبدّل الموقعيّ من

باب التوسّع في المعنى، قال: "وإضافة مخلف إلى الوعد اتّساع، والأصل: مخلف رسله وعده، ولكن ساغ ذلك لمّا كان كلّ واحدٍ منهما مفعولاً، وهو قريب من قولهم: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار" [66].

ولم يخرج المحدثون عمّا ذهب إليه القدامى في هذه المسألة، فابن عاشور، يقول: "وأضيف مخلف إلى مفعوله الثاني، وهو وعده، وإن كان المفعول الأوّل هو الأصل في التقديم والإضافة إليه؛ لأنّ الاهتمام بنفي إخلاف الوعد أشدّ، فلذلك قدّم وعده على رسله" [67]، ومثل ذلك قول الشعراويّ "فإذا كان الحقّ سبحانه لا يخلف وعده لأتباع الرّسل، أيخلف وعده للرسل؟ طبعاً، لا؛ لأنّ الوعد على إطلاقه من الله مُوفّى، فكيف إذا كان للرسل وللمؤمنين" [68].

الخلاصة:

وخلاصة البحث أنّ اهتمام النّحاة كان اهتماماً متواضعا بمسألة التبدّل الموقعيّ بين المفعولين، أمّا الحقل الدّلاليّ، فقد مسّوه مسّاً خفيفاً على غير ما جاء في النّظر البلاغيّ والتفسيريّ الذي جاء منصبّاً على المدار الدّلاليّ، وذلك بيّن في أثناء تحليلهم لآي القرآن الكريم، وأنّ دائرة التطبيق الأسلوبيّ عندهم جاءت أبين وأوضح منها عند النّحاة الذين اعتمدوا المثال المصنوع، وأنّ الصورة المثاليّة المستقرّة في أذهان الدّارسين أنّ النّظر البصْريّ نظر معياريّ على خلاف النّظر الكوفيّ، إلاّ أنّ التبدّل الموقعيّ بين المفعولين كشف عن أنّ الدائرة الأسلوبيّة لدى البصْريّ أوسع من النظر الكوفيّ الموسوم بالسّعة، إذْ ضيّق دائرة قبول إحلال المفعول الثاني في مكان الأوّل على مجيء المفعول الثاني معرفة، بينما ألغى النظر البصْريّ هذا التضييق، معتمداً المعرفة والنكرة دون قيد أو شرط، وأنّ لغة التنزيل جاءت على هذه السعة تنكيراً أو تعريفاً للمفعول الثاني الحالّ في محل المفعول الأول.

كما أنّ استئثار الفعل (جعل) المبني للمعلوم بمسائل هذا التبدّل يشي بأنّ النّحاة الذين ذهبوا إلى أنّ التبدّل الموقعي بين المفعولين يقع في الفعلين (أعطى وظنّ) قد أصابوا بتوسيع الدائرة الأسلوبيّة على خلاف الذين قصروها على الفعلين (أعطى وكسا)، وأنّ الحكم الإعرابيّ لم يتأثر في التبدّل الموقفيّ إذا كان الفعل مبنيّاً للمعلوم، على خلاف المبنيّ للمجهول الذي يصبح فيه المفعول الثاني نائب فاعل في حين يبقى المفعول الأوّل على حكمه منصوباً، وتبقى مقادة المعنى لاختراق الرّتبة مدعاة لهذا التبدّل الموقعيّ.

الهوامش:

1- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180ه) الكتاب، تح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988، 34/1.

2- سيبويه، الكتاب، 42/1.

3- المبرّد، محمد بن يزيد (ت 284ه)، المقتضب، تح: د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 93/3.

4- المبرّد، المقتضب، 96/3.

5- الزجاج، إبراهيم بن السّرّي (ت 311ه)، معاني القرآن وإعرابه، تح: د. سعيد بن محمّد، دار المآثر، المدينة المنورة، ط1، 1423، 2/.

6- ابن السرّاج، محمد بن سهل (ت 316ه) الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 79/1.

7- الفارسيّ، أبو علي (ت 377ه) الإيضاح العضديّ، تح: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1، 1969، 72.

8- ابن الورّاق، محمد بن عبد الله (ت 381ه) علل النّحو، نح: محمود جاسم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999، 285 ,

9- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392ه) اللمع في العربيّة، تح: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافيّة، الكويت، 33.

10- الجرجاني، عبد القاهر (ت 471ه) كتاب المقتصد، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، العراق، ط1، 351/1.

11- الجزولي، عيسى بن عبد العزيز (ت 607ه) المقدّمة الجزوليّة، تح: شعبان عبد الوهاب، مطبعة أم القرى، د. ت، 142.

12- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669ه) المقرّب، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1971، 81.

13- أبو الفداء، عماد الدّين، إسماعيل (ت 732ه) الكُنّاش، تح: د. رياض حسن الخوّام، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، 2000، 140/1.

14- أبو حيّان، محمد بن يوسف، (750ه) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، 1476/3.

15- ناظر الجيش، محمد بن يوسف (778ه) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428/1، وانظر الكتاب نفسه، 1635/4.

16- الأزهريّ، خالد بن عبد الله (905ه) شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2000، 432/1، وانظر: السيوطي، جلال الدين (911) همع الهوامع، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، 584/1.

17- أبو حيّان، ارتشاف الضَّرَب، 1329/3.

18- أنيس، إبراهيم، من أسرار العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1966، 316.

19- أنيس، من أسرار العربيّة، 233.

20- أبو بكر، لطفي عمر، أثر التقديم والتأخير في المعنى عند النحويّين، مجلّة الأندلس للعلوم الإنسانيّة والاجتماعية، المجلد (1) العدد (2)، آذار، 2014، 73.

21- حسن، عبّاس (ت 1398ه) النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط15، 112/2: وانظر، السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمّان، الأردن، 2000، 79/2.

22- حسن، النّحو الوافي، 176/2.

23- الجرجاني، عبد القاهر (ت471ه) دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1992، 108.

24- الجرجاني، دلائل الإعجاز، 106.

25- ابن الأثير، مجد الدين (ت 592ه) البديع في علم اللغة العربيّة، تح: فتحي أحمد علي، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1420، 117/1.

26- مطلوب، أحمد، بحوث لغويّة، دار الفكر، عمّان، ط1، 1987، 9.

27- عبد المطلب، محمّد، البلاغة والأسلوبيّة، مكتبة لبنان، ط1، 1994، 329، وانظر: عبد القادر حسين، أثر النّحاة في البحث البلاغيّ، دار غريب، القاهرة، 1998، 88.

28- عبد المطلب، البلاغة والأسلوبيّة، 331.

29- فضل، صلاح، علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، 328.

30- سلطان، منير، بلاغة الكلمة والجملة والجمل، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 1988، 138.

31- عيد، رجاء، في البلاغة العربيّة، مؤسسة كليو باترة، القاهرة، ط1، 1983، 49، وانظر: الخرشة، أحمد غالب، أسلوبيّة الانزياح في النّص القرآنيّ، رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة، 2008، 151

32- المبرّد، محمد بن يزيد (285ه) المقتضب، 96/3.

33- المرادي، ابن أم قاسم (749ه) توضيح المقاصد والمسالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، ط11، 2008، 609/2، وانظر: أبا حيّان، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، 1329/3، وعبّاس حسن، النّحو الوافي، 113/1.

34- المرادي، توضيح المقاصد، 639/2.

35- المرادي، توضيح المقاصد، 39/2. وانظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، 177/2.

36- حسن، النّحو الوافي، 177/2.

37- سيبويه، الكتاب، 34/1.

38- المبرّد، المقتضب، 95/3.

39- الثمانيني، عمر بن ثابت (ت 442ه) الفوائد والقواعد، تح: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرّسالة، ط1، 2002، 198.

40- الثمانيني، الفوائد والقواعد، 197.

41- العكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن، 71/2.

42- ابن عجيبة، أحمد بن محمد (ت: 1224ه) البحر المديد، تح: أحمد عبد الله القرشيّ، القاهرة، 1419، 72/3.

43- بلعرج، بلقاسم، ظاهرة توسّع المعنى في اللغة العربيّة (نماذج من القرآن الكريم) مجلّة العلوم الإنسانيّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، 19/3.

44- ابن فارس، أحمد، (ت: 195هـ)، الصاحبيّ في فقه اللغة، 159 .

45- القطّان، منّاع خليل (ت 1420هـ) مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، ط2، 2000، 226.

46- ابن عجيبة، البحر المديد، 72/3.

47- الفرّاء، يحيى بن زياد (ت 207هـ) معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجّار، وعبد الفتاح شلبي، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، ط1، 348/1.

48- النّحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمّد (ت 338هـ)، إعراب القرآن الكريم، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط11، 1421، 25/2.

49- الجرجاني، عبد القاهر (471هـ) دلائل الإعجاز، 286.

50- الزمخشريّ، محمود بن عمر (ت 538هـ) الكشّاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، وانظر: البغويّ، الحسين بن مسعود (ت: 510هـ) تح: محمّد عبد الله النمر، دار طيبة، ط4، 1997، 147/20، وابن عطيّة، عبد الحقّ (ت542هـ) المحرّر الوجيز، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلميّة، ط8، 1422هـ، 329/2، والنيسابوري، محمود بن أبي الحسن (ت 550هـ) إيجاز البيان في معاني القرآن، تح: ضيف الله بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1415هـ، 305/1، والعكبريّ، عبد الله بن الحسين (ت 616هـ) إملاء ما مَنّ به الرحمن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1979، 255/1.

51- ابن عجيبة، أحمد بن محمّد، 72/3..

52- الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعراوي، مطابع أخبار اليوم، 1997، 3831/6. وانظر: أحمد مطلوب، بحوث لغويّة، 53.

53- الزجاج، معاني القرآن، 35/3، والزمخشري، الكشاف، 61/3، وابن الجوزي (ت 597هـ) زاد المسير في علم التّفسير، تح: عبد الرزاق مهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ، 157/3، والعكبري، إملاء ما مَنّ به الرحمن، 121/2، والسمين الحلبي، الدّر المصون، 30/8.

54- الزمخشري، الكشاف، 59/2، وابن الجوزيّ، زاد المسير، 157/3، والعكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن، 258/1، والسمين الحلبيّ، الدّر المصون، 115/5.

55- الحنبليّ، مجير الدّين بن محمّد (ت: 927هـ) فتح الرحمن في تفسير القرآن، تح: نور الدين طالب، دار النوادر، ط1، 2009، 460/2.

56- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، 449/4.

57- العكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن، 202/2. وانظر: البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت: 685هـ) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف، الكويت، 2012، 264/4.

58- السمين الحلبيّ، الدرّ المصون، 223/1.

59- الآلوسيّ، روح المعاني، 392/11.

60- العكبريّ، إملاء ما مَنّ به الرحمن، 189/1.

61- السمين الحلبي، الدرّ المصون، 81/9. وانظر: القرطبيّ الجامع لأحكام القرآن، 90/14، ومحمد بن محمد أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث، بيروت، 81/7.

62- الفرّاء، معاني القرآن، 79/2.

63- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (276هـ) تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، المكتبة العلميّة، 193.

64- النّحاس، إعراب القرآن الكريم، 234/2، وانظر: الزجاج، معاني القرآن، 169/3، والبغويّ، تفسير البغويّ، 47/3.

65- الزمخشري، الكشاف، 566/2.وانظر: ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، 346/3.

66- العكبريّ، إملاء ما منّ به الرحمن، 71/2. وانظر: القرطبيّ، أحكام القرآن، 382/9، والبيضاويّ، أنوار التنزيل، 203/3، وابن عجيبة، البحر المديد، 72/3.

67- ابن عاشور، محمد الطاهر (1393هـ) التحرير والتنوير، الدار التونسيّة للنشر، تونس، 1984، 251/3.

68- الشعراوي، تفسير الشعراوي، 7611/12.

المراجع:

- القرآن الكريم.
- الآلوسي، شهاب الدين محمود (ت 1270هـ) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1415.
- ابن الأثير، مجد الدين (ت: 592هـ) البديع في علم العربيّة، تح: فتحي أحمد علي، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1420.
- الأزهريّ، خالد بن محمد (ت: 905هـ) شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2000.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1966.
- البغوي، الحسين بن مسعود (ت: 510هـ) تح: محمد عبد الله النمر، دار طيبة، ط4، 1997.
- أبو بكر، لطفي عمر، أثر التقديم والتأخير في المعنى عند النحويّين، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد (1) العدد (2) آذار، 2014.
- بلعرج، بلقاسم، ظاهرة توسّع المعنى في اللغة العربيّة (نماذج من القرآن الكريم) مجلة العلوم الإنسانيّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت: 685هـ) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف، الكويت، 2012.
- الثمانيني، عمر بن ثابت (ت: 442هـ) الفوائد والقواعد، تح: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط1، 2002.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت: 471هـ) دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1992.
- الجرجاني، عبد القاهر (تك 471هـ) كتاب المقتصد، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ط1.
- الجزولي، عيسى بن عبد العزيز (ت: 607هـ) المقدّمة الجزوليّة، تح: شعبان عبد الوهاب، مطبعة أُم القرى، د. ت.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392 هـ) اللمع في العربيّة، تح: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ت.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن أبي الحسن (ت: 597هـ) زاد المسير في علم التفسير، تح: عبد الرزاق مهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422.

- حسن، عبّاس (ت: 1398هـ)، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط1، د. ت.
- حسين، عبد القادر، أثر النّحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، 1998.
- الحنبلي، مجير الدّين بن محمّد (ت: 927هـ) فتح الرحمن في تفسير القرآن، تح: نور الدين طالب، دار النوادر، ط1، 2009.
- أبو حيّان، محمّد بن يوسف (ت: 750هـ) ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.
- الخرشة، أحمد غالب، أسلوبيّة الانزياح في النّص القرآني، رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة، 2008.
- الزجاج، إبراهيم بن السرّي (ت: 311هـ)، معان القرآن وإعرابه، تح: د. سعيد بن محمّد، دار المآثر، المدينة المنورة، ط1، 1423.
- الزمخشريّ، محمود بن عمر (ت: 538هـ) الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ
- السامرائي د. فاضل صالح، معاني النّحو، دار الفكر، عمّان، الأردنّ، 2000.
- ابن السّراج، محمد بن سهل (ت: 316هـ) الأصول في النّحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د. ت.
- أبو السعود، محمد بن محمد (ت: 982هـ) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث، بيروت، د. ت.
- سلطان، منير، بلاغة الكلمة والجملة والجمل، منشأة المعارف، الإسكندريّة، ط1، 1988.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ) الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988.
- السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ) همع الهوامع، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، د. ت.
- الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعراوي، مطابع أخبار اليوم، 1997.
- عبد المطلب، محمد، البلاغة والأسلوبيّة، مكتبة لبنان، ط1، 1994.
- ابن عجيبة، أحمد بن محمد (ت: 1224هـ) البحر المديد، تح: أحمد عبد الله القرشي، القاهرة، 1419.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ) المقرّب، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1971.
- ابن عطيّة، عبد الحقّ (ت: 542هـ) المحرّر الوجيز، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلميّة، ط8، 1422.
- العكبريّ، عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ) إملاء ما منّ به الرحمن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1979.
- عيد، رجاء، في البلاغة العربيّة، مؤسسة كليو باترة، القاهرة، ط1، 1983.
- ابن فارس، أحمد (ت: 395هـ) الصاحبي في فقه اللغة، الناشر محمد علي بيضون، ط1، 1418.
- الفارسي، أبو علي (ت: 377هـ) الإيضاح العضديّ، تح: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1، 1418.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل (ت: 732هـ) الكُنّاش، د. رياض حسن الخوّام، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، 2000.
- الفرّاء، يحيى بن زياد (ت: 207هـ) معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت.
- فضل، صلاح، علم الأسلوب (مبادئه وإجراءاته) دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998.

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ) تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، المكتبة العلميّة، د. ت.
- القرطبي، محمد بن أحمد (ت: 982هـ) الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردّوني وإبراهيم إطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2، 1384.
- القطّان، منّاع خليل (ت: 1420هـ) مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، ط2، 2000.
- المبرد، محمد بن يزيد (ت: 284هـ) المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د. ت.
- المرادي، ابن أم قاسم (ت: 749 هـ) توضيح المقاصد والمسالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط11، 2008.
- مطلوب، أحمد، بحوث لغويّة، دار الفكر، عمّان، ط1، 1987.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت: 778هـ) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1.
- النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد (ت:338هـ) إعراب القرآن الكريم، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط11، 1421هـ.
- النيسابوريّ، محمود بن أبي الحسن (ت: 550هـ) إيجاز البيان من معاني القرآن، تح: ضيف الله بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ.
- ابن الورّاق، محمد بن عبد الله (ت: 381هـ) علل النّحو، تح: محمود جاسم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999.